

1* المشروطة السياسية والاقتصادية وعلاقتها بالحكم الراشد: ارتبطت سياسات المشروطة السياسية، وما بعد المشروطة في الجانب الأكبر منها بتقديم الفقيرة بعد حصول أغلبها على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، كما جاء ضمن صراعات الحرب الباردة التي كانت تخوضها أغلب الدول المانحة بقيادة أن هذه لولايات المتحدة الأمريكية ضد المعسكر الشيوعي، وذلك اعتقاداً لعدم كفاية التدفقات الخاصة للدول النامية ولانخفاض مستويات الادخار لتجنب الازمات الاقتصادية العالمية . ومع تزايد المساعدات الرسمية للدول النامية منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين، وبالتزامن مع تعزيز الاعتقاد بتراجع أهمية دور المساعدات الرسمية في تمويل تنمية الدول الأقل نمواً لرسمية لاقتصاديات ، إلا أن مخاطر وتقلبات المساعدات الدول النامية، وعدم تحملها التدفقات المعاكسة التي تزيد من احتمال تعرضها للأزمات الاقتصادية، والتي تجلت في أزمة جنوب شرق آسيا سنة . وتفاقم مشاكل مديونية الدول الفقيرة وتزايد تهميشها أدى إلى إعادة إحياء دور المساعدات التنموية، في قلب العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد دفع هذا الوضع المضطرب إلى تبني الأمم ووضعها مجدداً